



النشرة الإقتصادية العربية الصادرة عن الإتحاد العام للغرف العربية

تضمن العدد الثاني والثلاثون ٦ دراسات بحثية، وتناولت جوانب مختلفة لمستجدات وتطورات الأوضاع الإقتصادية والإستثمارية والتجارية العالمية والعربية، وتالياً أهم ما ورد في تلك الدراسات:

الدراسة الأولى: الإستثمار العالمي والعربي أمام تحديات جديدة لا تحتمل رفاهية تأخير الإصلاح

أشارت هذه الدراسة إلى عوامل أساسية تقف أمام تحديات الإستثمار في العالم العربي وهي كالآتي:

- ١- ضعف انتعاش الإقتصاد العالمي والتأثير الكبير لتراجع أسعار السلع في إطالة الأزمة مما انعكس على حركة التدفقات الإستثمارية.
- ٢- الأوضاع الأمنية والأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات في كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن.
- ٣- التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ٤- المعوقات التي تواجه البيئة الإستثمارية والتشريعية في العالم العربي.

أشارت هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة في الإستثمارات العالمية والعربية الخارجية المباشرة، حيث أنه في عام ٢٠١٥ حدث هناك نمواً في الإستثمارات الخارجية بنسبة (٤٠%) وكان هذا النمو في عمليات الإندماج والإستحواذ أكثر منه في المشروعات الجديدة التي كان فيها تراجع بنسبة تتراوح بين (٦-٧%)، حيث تشير البيانات الحديثة إلى تصدر الهند في استقطاب الإستثمارات الخارجية والمشروعات الجديدة، وهذا يعد تطوراً كبيراً بعد سنوات من تصدر الصين لهذه المرتبة.

تطرقت هذه الدراسة أيضاً إلى بيئة الأعمال في العالم العربي حيث يشير تقرير حديث للبنك الدولي عن بيئة الأعمال في العالم العربي أوضح عن وجود مؤشرات تتفاوت بشكل كبير في المنطقة العربية بين جودة التشريعات والكفاءة التنظيمية، في حين تختلف الجودة عن الكفاءة، وفي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم وبالأخص في كل من العراق واليمن، حيث أن هذين العاملين مهمين جداً وتأخرهما يؤدي إلى فتح المجال للممارسات غير المشروعة.

الدراسة الثانية: خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مغامرة أم حالة فريدة، أم بداية مرحلة جديدة؟

استعرضت هذه الدراسة الانعكاسات السلبية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وذلك من حيث :

- ١- التأثيرات الفورية لخروج بريطانيا: كانت هناك ضربة لأسواق الأسهم العالمية حيث تراجع سعر الجنيه الأسترليني ليسجل أكبر انخفاض في تاريخه كما تأثر اليورو أيضاً، الأمر الذي يؤكد هشاشة الوضع الإقتصادي العالمي.
- ٢- تأثيرات اقتصادية على بريطانيا: حيث يخشى من أن تفقد بريطانيا مكانتها كقوة تجارية عالمية، ويتوقع أن تتراجع الإستثمارات الخارجية المباشرة المتدفقة إلى بريطانيا بما لا يقل عن (٥%) في العام الحالي (٢٠١٦)، وفي قطاع الطاقة أدى خروج بريطانيا إلى رفع تكلفة الإستثمار فيها وتأخير المشاريع الجديدة، وسيكون من أهم التحديات التي تواجه بريطانيا هو عقد اتفاق تجارة حرة يضمن استمرار تدفق السلع والمنتجات البريطانية دون تعرفه جمركية في دول الإتحاد الأوروبي.

٣- التأثيرات الإقتصادية العالمية: كانت الأسواق المالية العالمية أول من تضرر من انفصال بريطانيا عن الإتحاد الأوروبي، حيث يعتبر الإقتصاد البريطاني خامس أكبر اقتصاد في العالم حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٥) نحو (٢.٨) تريليون دولار، وأهم قطاعات اقتصاده هو قطاع النفط والغاز، إضافة إلى قطاع الخدمات المالية الذي يعتبر أكثر القطاعات حيوية في العالم.

الدراسة الثالثة: اتفاقية تيسير التجارة العالمية عناصرها أهدافها وأهميتها للدول العربية

تناول هذا المحور من الدراسة اتفاقية تيسير التجارة (TFA) لمنظمة التجارة العالمية، وتكمن أهداف هذه الاتفاقية في ما يلي:

- تخفيض تكاليف التجارة نظراً لأن التجارة العربية تعتبر بشكل عام عالية التكاليف، وهذا يعتبر معوق أمام التجارة العربية الخارجية والبيئية في معظم الدول العربية.
- اعتبارها أول اتفاقية في إطار منظمة التجارة العالمية تراعي أوضاع وخصوصيات الدول النامية والأقل نمواً وترتبط متطلبات تنفيذ هذه الاتفاقية بمدى قدرات هذه الدول على تنفيذها.
- جعل التجارة عبر الدول أكثر سرعة وأقل كلفة وضمان أمنها وسلامتها.
- توفير الدعم لتمكين الدول من تحقيق القدرات المطلوبة للإلتزام بالاتفاقية والإستفادة من مجالات تطوير التجارة التي تتيحها بنود تلك الاتفاقية.



ولتحقيق هذه الاتفاقية ينبغي تطبيق المبادئ الأساسية التالية وهي:

- الشفافية.
- التناغم.
- التبسيط.
- توحيد المعايير.

الدراسة الرابعة: تعزيز المحتوى الرقمي العربي للبحث العلمي من أجل تنمية مستدامة

- اصبحت الإقتصاديات العالمية تعتمد على المعرفة المبنية على أنظمة معلوماتية، ومن هنا أوصت الدراسة بما يلي:
- ١- تعزيز التوجه نحو الأبحاث متعددة التخصصات.
 - ٢- وضع استراتيجية عربية لتعزيز المحتوى الرقمي العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
 - ٣- عقد ورش عمل وندوات من أجل تحديد نوعية البحوث ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة.
 - ٤- الشراكة بين المراكز البحثية والقطاع الخاص في المشاريع البحثية.

الدراسة الخامسة: اللغة والتنمية المستدامة

تناولت هذه الدراسة عدة مواضيع منها:

- ١- مجتمع المعرفة والإقتصاد القائم على المعرفة وتعظيم أهمية اللغة.
 - ٢- لا يمكن للتنمية أن تبنى إلا على ثقافة المجتمع ولغته.
 - ٣- وظيفة اللغة كأداة في التنمية الإقتصادية.
 - ٤- وأن تراكم المعرفة باللغة الوطنية يساوي تراكم الأصول غير المادية.
- كذلك تناولت هذه الدراسة الحديث عن دور اللغة كأداة في الإقتصاد عالمياً:
- الكمنولث.
 - الجامعة العربية.
 - الفرانكوفونية.

و توصي هذه الدراسة إلى الحاجة لدعم تعلم اللغة الثانية على الأقل للأفراد الذين سيستعملونها.

الدراسة السادسة: Arab Economic Outlook Annual Report 2016

تناولت الدراسة عدد من المؤشرات الخاصة بالإقتصادات العالمية والعربية، يتبين من خلالها مقدار الخسائر التي يمكن أن تحل على الإقتصاد العربي في حال لم تُتخذ الإجراءات المناسبة لتعزيز التنمية المستدامة ومن أبرز تلك المؤشرات ما يلي:

- التكاليف.
- التجارة الخارجية.
- ادارة النفط.
- التجارة والإقليمية.
- الإستثمار الأجنبي المباشر.
- القيود على الإستثمار.

تتحدث الدراسة أيضا عن بعض التحديات العالمية الجديدة والتي لم تُحل بعد، مثل: النمو اللهزيل، وتباطؤ التجارة العالمية.